مراقب مجلس الأمة يستقبل سفيرة تركيا لدى الكويت

الشاهين مستقبلا كويتاك

استقبل مراقب مجلس الأمة النائب أسامة الشاهين في مكتبه بمجلس الأمة أمس سفيرة جمهورية تركيا الصديقة عائشة كويتاك.

وجرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية المشتركة بين البلدين لا سيما البرلمانية والشعبية في المحافل والمجالات كافة.

استفسر عن سبب عدم وجود حارة أمان على جانبها

الساير يسأل وزير الأشغال عن الرأي الفني بالأمن والسلامة للجسور الجديدة ذات الحارة الواحدة

مهند الساير

وجه النائب مهند الساير سؤالا لوزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون الشباب علي الموسى، ونص على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – الرأي الفني الخاص بالأمن والسلامة للجسور الجديدة ذات الحارة الواحدة من دون وجود حارة أمان على جانب الطريق.

2 – هل أخذ بعين الاعتبار جوانب الأمن والسلامة وحالات الطوارئ عند توقيع عقود إنشاء تلك الجسور؟ وهل نصت العقود عليها؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالمستندات الدالة والإجراءات التي اتخذتها وزارة الأشغال العامة إزاء مخالفة تنفيذ ما اتُفق عليه بالعقود.

3 – هل تتسع الجسور الجديدة ذات الحارة الواحدة لمرور السيارات في حال تعطلت إحدى السيارات أو في حال وجود حادث رغم عدم وجود حارة أمان؟

4 – هل توجد جسور جديدة من ضمن عقود الطرق الجديدة ذات حارة واحدة من دون حارة أمان؟ يرجى ذكرها –إن وجدت–.

5 – قيمة الجسر ذو الحارة الواحدة من دون وجود حارة أمان والتكلفة التقديرية للجسر ذات الحارة الواحدة بالإضافة إلى حارة أمان تتسع لمرور المركبات فيها.

الرشيد قدم تعهداً للجنة بتقديم الضمانات الحكومية تجاه القانون

«المالية البرلمانية» ناقشت «الدين العام»: لا مساس باحتياطي الأجيال

جانب من اجتماع اللجنة المالية

عقدت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية اجتماعها الثالث عشر أمس لمناقشة مشروع القانون بشأن الإذن للحكومة بعقد قروض عامة وعمليات تمويل من الأسواق المالية المحلية والعالمية والتعديل المقدم على المشروع، وذلك بحضور وزير المالية ومحافظ البنك المركزي وممثلين عن وزارة المالية وممثلين عن الهيئة العامة للاستثمار.

وقال رئيس اللجنة النائب أحمد الحمد في تصريح صحفي إن وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبد الوهاب الرشيد، ونظراً لأهمية المشروع بقانون قدم عرضا مرئيا بشأن الأسباب الحقيقية لطلب هذا الدين وأوجه الصرف وكيفية وطريقة السداد وأهميته وأثره في تحسين وضع التصنيف الائتماني لدولة الكويت، فضلا عن كيفية توفير السيولة من خلال هذا المشروع.

وأوضح الحمد أنه كان لدى وزير المالية حلان أولهما كان هذا المشروع بقانون الحكومي بشأن الدين العام، والآخر هو السحب المنظم من احتياطي الأجيال القادمة، من خلال تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (106) لسنة 1976 في شأن احتياطي الأجيال القادمة.

وأكد الحمد أن اللجنة رأت عدم المساس باحتياطي الأجيال، ولم يكن هناك توافق من اللجنة بشأن هذا الأمر، مضيفاً إنه يحتاج إلى المزيد من الدراسة، كما أنه ينبغي مناقشة هذا الأمر في مجلس الأمة.

الحمد: وزير المالية قدم عرضاً مرئياً حول أهمية القانون وأوجه الصرف وطريقة السداد

ولفت الحمد إلى أن اللجنة مازالت في طور التنسيق ما بين المكتب الفني لها والحكومة بخصوص مشروع قانون الدين العام، من حيث الضمانات وأوجه الصرف وحتمية ذكرها في القانون، تمهيداً لرفعه إلى المجلس لاتخاذ قرار بشأنه، مبيناً أن وزير المالية قدم تعهدا للجنة بتقديم الضمانات الحكومية تجاه هذا القانون.

استفسر عن إجراء تحقيق قانوني لما انتهت إليه ملاحظات "الديوان"

السويط يسأل الفارس عن موقف «النفط» من تقرير «المحاسبة» حول «تجاوزات هدر المال العام»

ثامر السويط

وجه النائب ثامر السويط سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط وزير الكهرباء والطاقة المتجددة د. محمد الفارس، عن موقف وزارة النفط ومؤسسة البترول وشركة نفط الكويت من تقرير ديوان المحاسبة الذي أشار إلى وجود مخالفات وتجاوزات تتعلق بهدر المال العام.

ونص السؤال على ما يلي:

كشف تقرير ديوان المحاسبة لنتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ الجهات المستقلة وحساباتها الختامية للسنة المالية 2020/2021 عن شبهة هدر مال عام في شركة نفط الكويت تجاوز (223 مليون دولار)، وذلك خلال ترسية العديد من عقود مجموعة هندسة ومساندة معاينة الآبار، والتعدي على مصالح الشركة.

وذكر التقرير إن العقود جُردت من محتواها الذي تمت الممارسة على أسعار بنوده من قبل رئيس فريق عمل العقود السابق بإضافة ملحقات لم تُعرض على اللجان، ولم تكن ضمن القيمة النهائية لعطاءات الممارسين وقت الطرح والمفاضلة في أسعار عطاءات الشركات الممارسة.

وأضاف التقرير إن إدارة الشركة تجاهلت أخطاء وإجراءات متعمدة، حيث إنها لم تكن في عقد واحد أو ممارسة واحدة، بل كانت لعدد (29) عقدا، ما لا يدع مجالا للشك بأن هذا الإجراء متعمدا وليس خطأ إجرائيا عابرا، والذي كبّد المال العام مبالغ وصلت إلى 223.369 مليون دولار، لبنود لم تُقيّم، ولم توافق عليها اللجان واستنزفت ميزانيات العقود بنسب كبيرة نتيجة استهلاكها بنود تلك الملحقات الإضافية والتي باتت عقودا أشبه ما تكون إليه إسنادا بالأمر المباشر.

وأشار التقرير إلى عدم احتساب الملحقات الإضافية من ضمن القيم التقديرية للعقود، حيث أقرت الشركة في ردودها على استفسارات الديوان بعدم تحديد كميات وأنواع جميع الأصناف والبنود في الملحقات الإضافية، ما أعطى المجال لقيام كل مقاول بوضع أصناف وبنود تختلف اختلافا كليا عن الأصناف والبنود المرفوعة من المقاولين الآخرين.

وعدّ التقرير أن هذا الإجراء يُعبّر عن عدم معرفة الشركة بمتطلباتها واحتياجاتها للبنود التي تعتبر إضافية وقت الحاجة والضرورة لاستخدامها، وكذلك عدم تحققها من الأسعار لتلك الأصناف والبنود، ومدى تقاربها لعدم تسعير كل الممارسين لها، والذي يُثير شبهات حول ترك الملاحق فارغة ليعبئها الممارسون، وتربط تلك مع نسب الصرف منها، وكذلك ربطها مع آلية توقيع العقود التي تعدُ مخالفة للإجراءات واللوائح عند توقيعها. ولأن الحفاظ على المال العام واجب دستوري وقانوني وأخلاقي أوجبه الدستور، وكذلك العديد من التشريعات ومنها على سبيل الخصوص القانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة، ونظرا لخطورة ما ورد في تقرير ديوان المحاسبة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما موقف وزارة النفط ومؤسسة البترول الكويتية وشركة نفط الكويت من تقرير ديوان المحاسبة الذي أشار إلى وجود مخالفات وتجاوزات تتعلق بهدر المال العام؟

2 – هل أجرت وزارة النفط ومؤسسة البترول الكويتية وشركة نفط الكويت تحقيقا قانونيا فيما انتهى إليه تقرير ديوان المحاسبة وتحديد المسؤولية تجاه المتسببين في شأن الممارسات التي شابت آلية إبرام العقود وما آلت إليه من صرف مبالغ مترتبة عن تلك العقود؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى إرفاق المستندات الدالة على ذلك.

5 – هل اتخذت الوزارة أو المؤسسة إجراءات مؤسسية ونظامية للتأكد من عدم وجود المخالفات ذاتها في شركات نفطية أخرى؟

6– هل اتخذت الوزارة أو المؤسسة إجراءات مؤسسية ونظامية أو أصدرت قرارات بوضع ضوابط أو لوائح نظامية لضمان عدم تكرار تلك المخالفات أو التجاوزات؟

7 – صورة ضوئية من جميع القرارات الخاصة بتشكيل لجان التحقيق من المؤسسة وشركاتها التابعة لما يثار أمامها من شبهات فساد أو تعارض مصالح أو استغلال نفوذ أو بسبب الإضرار بالمال العام أو بناء على تقارير ديوان المحاسبة، مع تزويدي بمحاضر التحقيق والقرارات الصادرة عن تلك اللجان، وما تم تنفيذه من قرارات وما يؤيد ذلك من مستندات مع بيان القرارات التي لم تُنفذ، وما تم تنفيذه من قرارات وما يؤيد ذلك من مستندات مع بيان القرارات التي لم تُنفذ، وأسباب عدم التنفيذ وذلك ابتداء من تاريخ 1/1/2016 حتى تاريخ ورود السؤال.

الميزري يسأله عن شبهات في إحدى المعاملات المالية التي تخص أحد الوزراء الحاليين

شعيب الميزري

وجه النائب شعيب الميزري سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ، نص على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

– نمى إلى علمي إبلاغ أحد البنوك المحلية وحدة التحريات المالية عن وجود شبهات في إحدى المعاملات المالية التي تخص أحد الوزراء الحاليين، فهل تلقت وزارة الداخلية بلاغا من وحدة التحريات المالية أو أي جهة أخرى في شأن وجود شبهات في معاملات مالية تخص أحد الوزراء الحاليين؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة حيال هذا البلاغ؟ مع تزويدي بصورة من المستندات المتعلقة في هذا الموضوع.

مرزوق الخليفة يسأل المضف عن المدارس المهجورة التابعة للتربية

مرزوق الخليفة

وجه النائب مرزوق الخليفة سؤالا إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي د. علي المضف، نص على ما يلي:

لوحظ في الآونة الأخيرة أن هنالك عددا من المدارس التابعة لوزارة التربية إما أنها مهجورة أو مغلقة، وذلك في جميع محافظات البلاد، الأمر الذي قد يؤدي إلى استغلال بعض هذه المدارس من أصحاب العقول الضعيفة لأغراض أخرى مجرمة قانونا، كتعاطي المخدرات وبيعها، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما عدد المدارس المغلقة أو المهجورة في كل محافظة على حدة؟ وكم مضى على إغلاقها؟ وما أسبابه؟

2 – هل توجد عقود لصيانة المدارس المغلقة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فمتى تم ذلك؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من عقود الصيانة.

3 – هل توجد متابعة دورية من الوزارة لتلك المدارس المغلقة أو المهجورة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بكشف عن تلك الزيارات في جميع محافظات البلاد.

4 – هل توجد خطة زمنية لإعادة فتح تلك المدارس؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان التاريخ المحدد لتلك الخطة.

5 – هل توجد متابعة أمنية ومراقبة لتلك المدارس لمنع وقوع الجرائم فيها؟